مكافحة الاغراق التجاري

د. تيماء محمود فوزي الصراف
أستاذ مساعد
كلية الحقوق/ جامعة الموصل

يعد الاغراق التجاري ظاهرة عالمية اذ توجد الاف الحالات المسجلة حول العالم في هذا المجال يقابلها نقص تشريعي كبير في غالبية القوانين لإيجاد الاليات القانونية اللازمة لمعالجتها.

وقبل ان نبين وسائل مكافحة الاغراق لابد ان نحدد معناه اولا والاضرار النجمة عنه ثانيا واثره على الصناعة العراقية ثالثا.

فما هو الاغراق؟

يطلق مصطلح الاغراق التجاري على الحالات التي تقوم بها دولة مصدرة بدعم منتج يتم تصديره الى دول اخرى بحيث يتم بيع المنتج في الدول المصدر اليها بأسعار اقل من اسعار بيع ذلك المنتج في دولة المنشأ.

ويسبب الاغراق اضرارا في الصناعة المحلية خاصة في حالة وضع منتج مماثل للمنتج المغرق نظرا للجوء المستوردين لاستيراد المنتج الذي يتم بيعه بأسعار منخفضة عن اسعار بيعه في دولة المنشأ مما يضر بالمنتج المحلي[1].

والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يمكن اثبات وقوع حالات الاغراق؟

تحدد القواعد الدولية ان عملية اثبات حالات الاغراق تمر بعدة مراحل هي:-

١. تقديم شكوى الى الجهاز المختص بمكافحة الاغراق في الدولة المتضررة من الاغراق.
٢. استيفاء الشكوى لمجموعة من الشروط اهمها ان يكون مقدم الشكوى احدى الجهات العاملة في الصناعة المتضررة من الاغراق وان يؤيده فيها ما لا يقل عن نصف عدد المنتجين العاملين في الصناعة بدولته.
٣. التأكد من ان سبب الضرر الواقع على هذه الصناعة هو الاغراق.
٤. اخطار حكومة الدولة القائمة بالإغراق للدفاع عن نفسها.
٥. اتخاذ قرار بفرض رسوم كمركية اضافية على السلعة المستوردة المغرقة للسوق.

٦. ابلاغ منظمة التجارة العالمية بهذا القرار.

ويثور التساؤل عن اثر الاغراق على الصناعة العراقية واساليب معالجته؟

تواجه الصناعة العراقية منافسة شديدة في الداخل والخارج مع السلع الأجنبية المثيلة المستوردة والتي تتمتع بدعم مباشر من قبل دولها مما جعل كلف إنتاجها اقل بكثير مقارنة بالصناعة العراقية التي أثقلت كاهلها الضرائب وارتفاع أسعار الوقود الصناعي والمواد الأولية فضلا عن ارتفاع الإيجارات وأجور الأيدي العاملة. ويمكن ايجاز الاثار السلبية للإغراق على الصناعة العراقية على وفق الآتي:-

١. قاد الإغراق التجاري إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها القطاع الصناعي الخاص والعام، لهذا نلاحظ التوقف شبه التام لمصنع إنتاج الأدوية في سامراء الذي كان يغطي ٤٠٪من حاجة العراق الدوائية وينتج ٢٢٠ مادة طبية مستحضرة من مناشئ عالمية ذات سمعة دولية رفيعة المستوى، وتراجعت الصناعات الغذائية في العراق التي كانت تحتل المرتبة الثالثة على مستوى الوطن العربي وتستوعب أكثر من ٥١ ألف عامل بسبب سياسات الإغراق، وعلى سبيل المثال تواجه صناعة الألبان العراقية منافسة شرسة بسبب وجود كميات كبيرة مستوردة من إيران وتركيا وسوريا تباع بأسعار اقل من التي تصنع محليا . كذلك تدهور الوضع التنافسي التسويقي لصناعة الدواجن وبيض المائدة لأن دواجن البرازيل والسعودية والكويت وسوريا اقل تكلفة بفضل سياسات الدعم الإنتاجي والسعري.

٢. لقد ألحقت سياسات الإغراق التجاري ضررا فادحا بالقطاع الصناعي في العراق من خلال تقليل القدرة التنافسية للسلع الصناعية المنتجة محليا بالقياس إلى السلع الأجنبية المستوردة مما أدى إلى تراجع عدد المنشآت الصناعية الكبيرة من ٤١٨ منشأة عام ٢٠٠٢ إلى ٤١١ منشأة عام ٢٠٠٦ وانخفض عدد المنشآت المتوسطة من ٨٠ منشأة عام ٢٠٠٢ إلى ٥٢ منشأة عام ٢٠٠٦. أما بالنسبة لعدد المشاريع الصناعية المنظمة إلى اتحاد الصناعات العراقي ومعظمها من المشاريع الصناعية الصغيرة فقد بلغ عددها ٤٠ ألف مشروع صناعي توقف ٧٠٪ منها بسبب الحروب والحصار و ٣٠٪تعمل بطاقة متدنية بين ١٠-٥٠٪ (٢٢). لقد أدى إغلاق العديد من المشاريع

الصناعية وتدني الإنتاج الصناعي في مشاريع صناعية أخرى إلى هيمنة واضحة للسلع الصناعية الأجنبية على السوق العراقية. وهذا ما يوضح النسبة الضئيلة جدا لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق إذ لم تبلغ سوى ١.٧٪ عام ٢٠٠٧.

٣. إن تراجع الإنتاج الصناعي نتيجة لفتح الحدود على مصراعيها أمام سيل عارم من السلع الأجنبية المدعوم معظمها حكوميا اضطر العديد من المصانع إلى إغلاق أبوابها أو تخفيض إنتاجها، وفي كلتا الحالتين تأثر الطلب على العمالة العراقية سلبا وفاقم البطالة التي ارتفعت من نحو ١٩،٪ عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢٨٪ عام ٢٠٠٦.

٤. تفكيك منظومة القطاع الخاص العراقي التي كانت من أرقى المنظومات في منطقة الخليج العربي تاريخيا وفنيا، ومن ازدياد عدد العاطلين عن العمل وزيادة مؤشرات الفقر.

٥. التخلي تدريجيا عن مؤشرات الجودة والنوعية وانتشار ظاهرة الغش الصناعي واستيراد سلع زراعية معدلة وراثيا ومضرة بالصحة العامة.

٦. تخريب الذوق العام وتدمير البنيان الوطني العام للوطن والشعب العراقي.

كما يؤدي الإغراق إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي نظرا لقصر الفترة الاستهلاكية للسلع المستوردة ومعظمها من السلع الرديئة، كما أنها تقضي على التنافس بين السلع المحلية والأجنبية مما أدى إلى تراجع الإنتاج الوطني وهيمنة السلع الأجنبية وهو ما حول العديد من المصانع الخاصة إلى مجرد مخازن لتخزين السلع المستوردة.

كيفية مواجهة سياسات الإغراق

١. تفعيل القوانين الخاصة بمنع عملية الإغراق مثل الضرائب الكمركية المعمول بها سابقا والتي ينظمها القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٨٤ وتعديلاته لغرض حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير العادلة مع السلع الأجنبية المستوردة .وتفعيل قانون حماية المنتجات العراقية الذي أصدره مجلس النواب العراقي في نهاية عام ٢٠٠٩ وصادق عليه مجلس الرئاسة في ١٢كانون الثاني ٢٠١٠ الذي يستهدف بناء صناعة وطنية من خلال تفادي

الضرر الذي يلحق بها من الممارسات الضارة من سياسات إغراق الأسواق العراقية بالمنتجات المستوردة او الزيادة غير المبررة في الواردات التي تدعمها الدول المصدرة إلى العراق بما يؤدي إلى فقدان شروط المنافسة العادلة بين المنتجات الوطنية والمستوردة.

٢. التشديد على ضرورة تأمين التشريعات والقوانين التي تنظم عملية الاستيرادات ومنع دخول السلع التي لا تتطابق ومواصفات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية من خلال انشاء مخازن نظامية او ما يطلق عليها (الحرم الكمركي) للتأكد من هوية الإرسالية وفحصها.

٣. إعفاء مستلزمات الإنتاج أو المواد الأولية التي تستخدم في الإنتاج المحلي من الرسوم الجمركية أو تقليل نسبتها لدعم الإنتاج الوطني في منافسة السلع المستوردة وإلزام المستوردين بإدخال المواد الأولية ذات النوعية المطابقة للمواصفات القياسية ودعم أسعار استيرادها لخفض تكاليف الإنتاج.

٤. يستطيع العراق بوصفه مراقباً في منظمة التجارة العالمية تطبيق بعض النصوص القانونية في المنظمة التي تتعلق بسياسات الإغراق إذ أعطت المنظمة حقا للحكومة في الدولة المستوردة باتخاذ إجراءات علاجية لمواجهة حالات الإغراق تتمثل بالسماح لها بفرض رسوم تعويضية على المنتجات المغرقة تسمى (رسوم الإغراق) إذ تم عد منتجاً ما مغرقاً اذا كان سعر تصديره يقل عن سعر المنتج المماثل حين يوجه للاستهلاك في البلد المصدر مما يلحق ضرراً بالصناعة المحلية الخاصة للمنتج المماثل في الدولة المستوردة.

٥. قيام الحكومة بدعم التجار الذين يتعرضون للغش التجاري في الملاحقة القانونية لاسترداد قيمة تلك البضائع المستوردة وتسهيل عملية إرجاعها وإصدار قوائم بأسماء الشركات والمصدرين الذين يمارسون الغش التجاري ومنع التعامل معهم.

٦. التشديد على إلزام كل الموردين بضرورة الحصول على إجازات الاستيراد الرسمية التي تصدرها الغرف التجارية في العراق.

٧. قيام الحكومة العراقية بفتح مكاتب للتمثيل التجاري لتفعيل الاتفاقيات التجارية التي تم توقيعها بهدف تشجيع الصادرات العراقية وتوفير المعلومات التفصيلية عن أسواق التصدير والمتطلبات والشهادات المطلوبة من جهة وحماية الأسواق العراقية من جهة أخرى.

٨. إن منع سياسة الإغراق هو قرار سياسي قبل ان يكون قرارا اقتصاديا، ولذلك ينبغي على الحكومة أن تكون مؤمنة بجدوى التلاحم بين القطاعين العام والخاص في تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي متخلف إلى اقتصاد متنوع في هيكله ومتنوع في موارد الدخل القومي.

٩. إعادة العمل بقوانين وإجراءات مؤسسة التنمية الصناعية وتفعيل قوانين وإجراءات وزارة الزراعة والمصرف الزراعي بما ينسجم وإعادة تأهيل الاقتصاد العراقي.

١٠. تشكيل لجان رقابية متخصصة في المنافذ الحدودية من وزارات المالية والتخطيط والداخلية والسلطات المحلية ومجلس النواب لمراقبة دخول السلع المستوردة إلى العراق والسلع المصدرة أيضا.

١١. عقد مؤتمرات محلية لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة وتحديد آثارها الضارة على الاقتصاد والموطنين والصحة العامة ..

١٢. إنشاء وتفعيل جمعيات واتحادات لحماية المستهلك من اجل نشر وعي وثقافة المستهلك لدى المواطن العراقي ونشر ثقافة الحماية في ظل الاعتماد على اقتصاد السوق وفتح أبواب البلد أمام تدفق الآلاف من السلع الرديئة[٢].

الهوامش

(١) مقال بعنوان س و ج كل ما تريد معرفته عن الاغراق التجاري منشور على الشبكة الدولية للأنترنيت وعلى الموقع التالي:-

www.youm 7.com\story

تاريخ الزيارة ٣٠\٥\٢٠١٨

(٢) نبيل جعفر عبد الرضا ،الاثار السلبية للإغراق التجاري على الصناعة في العراق، مقال منشور على الشبكة الدولية للأنترنيت وعلى الموقع التالي:-

www.ahewar.org\debat\show.art.asp

تاريخ الزيارة ٣٠ \٥\٢٠١٨.